



إجراءات تعطل وصول السلع

أزمة في مصر بسبب نظام الإفراج المسبق عن البضائع

المستوردون يفضلون اللحظات الأخيرة والأجانب سبقوا المصريين إلى النظام

بتقنية سلاسل "الإمداد"، في الوقت الذي تستورد مصر خامتها من 180 دولة، بما يعادل 30 ألف مورد ومصنع تقريبا.

ورغم تحذيرات عبدالمحسن، إلا أن هناك إقبالا من الشركات الأجنبية بفوق عدد المستوردين المصريين، الأمر الذي لا يعنى هؤلاء من عدم تقبل فكرة التغيير بسهولة، مع أنها تحل شكاوى المتكررة من تأخر عمليات الإفراج الجمركي وتحملهم غرامات ومصروفات تخزين بالموانئ.

وكشفت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن الموانئ المصرية استقبلت العام الماضي نحو 116.8 ألف رسالة من الواردات الصناعية ونحو 50.4 ألف رسالة بغرض المتاجرة.

وتستهدف موازنة مصر للعام المالي 2021-2022 حصيلته جمركية بنحو 2.7 مليار دولار، فيما يعزز النظام الجديد من زيادة هذه الحصيلته بصفة يقضي على ظاهرة تهريب السلع بالموانئ والتي كانت تتم وفقا لنظم الإفراج التقليدية.

وحسب نظام الإفراج المسبق لن يسمح بدخول البضائع للموانئ المصرية، إلا إذا كان مبلغ عنها مسبقا.

ولا تزال مخاوف تأخر تسجيل المستوردين المصريين في النظام الجديد تلوح في الأفق، حيث يتبقى فقط ثلاثة أسابيع على المدّة، وبعدها لن يسمح بدخول بضائع دون تسجيل مسبق، ما يهدد بعامل النظام القاهرة مع التجارة الدولية، لأن آلية الإمداد بالسلع والخدمات مهددة بعدم الانتظام.

وشكف محمد المهندس رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية أهمية تاجيل العمل بالنظام الجديد عدة أشهر، وذلك للتنسيق مع الموردين بالخارج، وشرح طبيعة عمل النظام ومتطلباته وتكاليفه، لاسيما أنه لم تنجح أي شركة في استكمال الإفراج بالنظام الجديد، رغم انقضاء ثلثي الفترة التجريبية، وبالتالي لم يتم القضاء على طول فترة الإفراج الجمركي.

وأشار لـ "العرب" إلى أهمية إتاحة المزيد من الوقت لإستكمال الربط والتنسيق بين منصات "نافذة" و"كارجو إكس"، وهما مخصصتان لتفعيل النظام الجديد، فضلا عن ضرورة إزالة التعارض بين متطلبات النظام والواقع العملي للممارسات الجمركية.

ورغم إصرار وزارة المالية على تطبيق النظام الذي يحقق حلم تحسين مؤشرات مصر في نظم الإفراج الجمركي دوليا، غير أن الأمر يستلزم سدوات تعريفية مكثفة بالنظام الجديد لطمانته المستوردين والمصانع التي تستورد مستلزمات إنتاجها.

وتحتاج الفترة المقبلة رقابة شديدة على الأسواق كي لا يستغل التجار تلك الخطوة في رفع الأسعار بدعوى قيود الاستيراد، والتي تضع الحكومة في اختبار جديد وإجبارها على خوض مواجهة حاسمة لمنع حدوث ممارسات احتكارية تضع المستهلكين في مرمى المستوردين.

دخلت وزارة المالية المصرية في مواجهة حادة مع بعض المستثمرين بسبب تطبيق نظام الإفراج المسبق عن البضائع المستوردة من الخارج بهدف تتبعها قبل أن تصل إلى الموانئ المصرية وسرعة الإفراج عنها لتقليل زمن الإفراج الجمركي الذي يمثل عائقا أمام القاهرة في مؤشر مناخ الأعمال.

خروج البضائع من الميناء إلى مخازن الشركات فور وصولها للموانئ المصرية. وكشف تقرير التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي التابع للبنك الدولي عن ترتيب متأخر مصر في مؤشر الإنفتاح التجاري، وسجلت المركز 137 من إجمالي 141 دولة في القائمة التي أعدها المنتدى.

وتشمل مؤشرات المنتدى التعريفات التجارية، حيث جاءت مصر في المركز 136 في ذات القائمة، فيما أشار التقرير إلى أن هونغ كونغ هي الأفضل عالميا في نظم التعريفات الجمركية.

وأكد التقرير وجود تحسن نسبي لمصر في مجال الشحن الجوي، وهو ما منحها المركز التاسع عشر ضمن القائمة، وحصلت على نحو 70.3 من مئة درجة، وهي نسبة متقدمة ولا تتناسب مع مستوى التراجع في المؤشرات الخاصة بالنظم الجمركية.

محمد عبدالمحسن
النظام الجديد يلحق
ضررا بالجميع
المصانع المصرية

محمد المهندس
نتائج فترة لاختبار
النظام وإزالة التعارض
مع الممارسات الجمركية

ودشنت وزارة المالية منصة إلكترونية عبر شبكة الإنترنت تحمل اسم "نافذة" عبرها يدشن المستورد حسابا له يحمل البيانات الخاصة به وشركته ثم ترقية الحساب في مرحلة لاحقة بعد حصوله على متطلبات التوقيع الإلكتروني لتفعيل العمل بالنظام وتسجيل بيانات البضائع المستوردة ومنتشئها قبل دخولها الموانئ المصرية بنحو 48 ساعة.

وطالب محمد عبدالمحسن رئيس لجنة الاستيراد والجمارك في جمعية رجال أعمال الإسكندرية، بضرورة تأجيل تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات حتى يوليو من العام المقبل.

وأوضح لـ "العرب" أن عدد المسجلين على منصة التسجيل الإلكتروني لنظام التسجيل المسبق أقل من واحد في المئة من المتعاملين مع الجمارك، ما يعطل البضائع التي تصل مصر الشهر المقبل، ومن ثم توقف 99 في المئة من التجارة الدولية للبلاد.

وأضاف أن النظام الجديد يلحق ضررا بالغا بجميع المصانع المصرية، فضلا عن أنه لم يجذب الأجانب حتى الآن، إذ سجل نحو 4 آلاف مصر أجنبي على المنصة الدولية المؤمنة لتبادل البيانات التي تعمل

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - ينتظر معظم رجال الأعمال المصريين اللحظات الأخيرة دائما لتنفيذ الإجراءات الحكومية ويتقانون الاتهامات حول القرارات التي تنظم حركة الأسواق، على الرغم من أهميتها، والتي تأتي في معظم الأحوال استجابة لمطالبهم.

وتكشف نظام الإفراج المسبق عن البضائع المستوردة من الخارج عمق الإشكالية وتداعياتها الاقتصادية الخطيرة عمليا.

وأعلنت وزارة المالية مطلع العام الحالي عن تطبيق النظام بدءا من أول يوليو المقبل، ودعت جميع الشركات المستوردة إلى التسجيل في النظام الجديد.

ونظام الإفراج المسبق عن الشحنات يعني تقديم المستورد لمستندات استيراد السلعة قبل وصولها إلى الموانئ المصرية عنها فور وصولها إلى الميناء. وتلزم المنظومة الجديدة المستوردين والمستخلصين في الجمارك بتبادل بيانات ومستندات الشحنات إلكترونيا والحصول على موافقة مسبقة قبل الشحن، مع قيام النظام الجمركي بمنح الموافقة خلال مدة لا تتجاوز الـ 48 ساعة من وقت تقديم الطلب، بحيث تتم حماية الحدود المصرية من أي مواد خطرة مهربة.

ورغم الإشادة التي تلقاها وزير المالية المصري محمد معيط فور إعلانه عن تفاصيل المنظومة قبل ستة أشهر، إلا أن منظمات الأعمال بدأت تطالبه بالترتيب في تفعيل النظام الجديد بحجة أنها لم تستعد لمطالباته.

وأعلن معيط في منتصف فبراير الماضي عن بدء التشغيل التجريبي للنظام مطلع أبريل، تمهيدا للتشغيل الإلزامي له في الأول من يوليو، لكن لم يلتفت المستوردون المصريون جيدا للوقت، بينما حرص المستثمرون الأجانب على التسجيل في النظام الجديد والتجاوب معه.

وكشفت بيانات وزارة المالية أن نحو 4400 مصدر أجنبي سجلوا على المنصة الدولية المؤمنة لتبادل البيانات التي تعمل بتقنية سلاسل الإمداد الشهر الماضي، وفقا للضوابط والإجراءات التي يقرها من المتعاملين مع الجمارك، ما يعطل البضائع التي تصل مصر الشهر المقبل، ومن ثم توقف 99 في المئة من التجارة الدولية للبلاد.

وتعكس الفجوة الكبيرة بين عدد الشركات المصرية والأجنبية التي التزمت بضوابط النظام الجديد حرص المستثمرين الأجانب على العمل في السوق المصرية، وأهمية منظومة الإفراج المسبق في تقليل زمن الإفراج الجمركي لدرجة تصل إلى

البنوك الصومالية تراهن على التمويل الأصغر للحد من البطالة

بنك «أي.بي.أس» يوفر قروضا بلا فوائد لمشاريع الزراعة والتجارة

ويقول عبدالفتاح محمد المسؤول الفرعي لمشروع التمويل الأصغر من بنك «أي.بي.أس»، إن المشروع حقق نتائج ملموسة، وساهم في الحد من البطالة لكثير من الشباب، حيث مول البنك حتى الآن نحو 7 آلاف شخص بجميع أفرع البنك في الأقاليم الصومالية.

وأضاف عبدالفتاح أن البنك خفف إجراءات أخذ القرض الحسن، حيث يمول المشاريع دون ضمانات، بشرط طرح المشروع، ليتكفل البنك بعدها بمهمة الإشراف الأسبوعي على أصحاب هذه المشاريع الصغيرة.

وتابع "يحرص البنك على تقديم حوافز للملتزمين بتسديد القرض الحسن من خلال تمويل مشروعهم من جديد، بقيمة أكبر من سابقها، بغية زيادة إنتاجيتهم واستمراريتهم، مما قد يؤدي إلى زيادة فرص العمل في البلاد".

وأشار عبدالفتاح إلى أن فئة الشباب تشكل أكبر فئة مستفيدة من مشروع التمويل الأصغر، بما فيها الشباب الخريجين من الجامعات.

كما يشمل تمويل المشاريع الصغيرة تمويل الفتيات العاطلات عن العمل.

وتحولت فرحية من عاطلة عن العمل إلى مديرة معرضين للملابس، يوفران فرص عمل لثلاثة أشخاص، حيث توسع معرض فرحية في غضون سنوات بعد حصولها على تمويل من بنك «أي.بي.أس» المحلي في العاصمة مقديشو.

وقالت فرحية إنها ودعت البطالة التي أرهقتها لسنوات بفضل مشروع التمويل الأصغر الذي تقدمه البنوك المحلية.

ودخلت إلى عالم التجارة من بوابة التمويل الأصغر وأسست محلا للملابس، ونتيجة سداد التزاماتها المالية حصلت على تمويل لأكثر من مرة، ويتوسع المعرض شيئا فشيئا، كما أنها أنشأت فرعا آخر مع توفير فرص عمل لشابين وشابة.

وحول تحديات المشروع، أشارت فرحية إلى أن سداد الالتزامات المالية، رغم تباطؤ النشاط في الأسواق، من أكبر التحديات التي يواجهها أصحاب المشاريع.

تراهن البنوك في الصومال على "التمويل الأصغر" وتقديم قروض بلا فوائد لتمويل المشاريع الصغيرة بهدف امتصاص البطالة في صفوف الشباب، في ظل غياب آفاق سوق العمل وعدم تكافؤ الفرص في الشركات.

المدة حتى نهاية العام الماضي، صعودا من 12.8 في المئة في 2019.

ويعيش نحو 60 في المئة من سكان الصومال البالغ عددهم 15 مليونا في المناطق الريفية ويعملون في تربية المواشي والزراعة، إلا أن هذين القطاعين معرضان للانهيار بسبب الجفاف المتكرر والحرب الأهلية الحاصلة في البلاد.

وحسب آخر تقرير للمكتب الأممي لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن نحو 5 ملايين صومالي أي ثلث السكان، بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

لم يتمكن عبدالرحمن شيخ أبويكر من تحقيق أرباح في بسطته الصغيرة التي كان يبيع من خلالها الخضروات، قبل حصوله على دعم بنك «أي.بي.أس» لدعم ذوي الدخل المحدود وأصحاب المشاريع الصغيرة.

وقال عبدالرحمن وهو منهنك بترتيب الخضار "كنت أعتد سابقا على استئانة بضائعي من أصحاب المزارع أو المحال الكبيرة، ومن ثم أسد الديون بالتقسيط، دون أن أكسب سوى القليل الذي كنت أعيل به أسرتي".

وأضاف "لكن بعدما أخذت القرض الحسن من البنك بقيمة 500 دولار تحولت من بائع تجزئة إلى جملة، ومن ثم قمت بتسديده، واستفدت من المرحلة الثانية من مشروع القرض الحسن بقيمة ألف دولار، وها أنا بصد إنهاء التسديد".

وأشار بائع الجملة إلى أن محله يتوسع يوما بعد الآخر حيث يعمل معه اثنان من أبنائه.

وحسب المستفيدين من مشروع التمويل الأصغر، فإن الالتزام بتسديد القرض الحسن دون الفائدة في وقتها يعطي صاحبه امتيازات أخرى، حيث يجد فرصة أخرى للتمويل مما يساهم في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة التي يديرها.

مقديشو - تواصل البنوك المحلية بالصومال جهودها في كبح جماح البطالة عبر انتشار الـ 10 آلاف من الشباب العاطلين من خلال تمويل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، من خلال مشروع "التمويل الأصغر".

وهذه المشاريع التي لاقت ترحيبا حكوميا ومن مؤسسات مالية دولية، خلقت فرص عمل لكثير من الشباب، وخاصة خريجي الجامعات، بسبب غياب سوق العمل وعدم تكافؤ الفرص في الشركات والمؤسسات التجارية بالبلاد.

3.5

مليون دولار قيمة التمويل الأصغر الذي يوفره بنك «أي.بي.أس» مع ازدياد رأس المال

وحصل مزيد من 7 آلاف مستفيد على قروض حسنة (دون فوائد) من بنك «أي.بي.أس» المحلي، من خلال دعم مشاريع متنوعة من بينها الورش الصغيرة والتجارية والزراعة والطاقة البديلة، وهي مشاريع مدرة للدخل لأصحابها بحسب البنك.

ويحسب القائمين على المشروع، فإن البنك خصص مشروع التمويل الأصغر برأس مال يبلغ 3.5 مليون دولار، مع ازدياد رأس مال البنك عاما تلو الآخر.

ويهدف "مشروع التمويل الأصغر" بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى توفير فرص كسب رزق مستدامة للشباب وخاصة اللاجئين والعائدين من مخيمات اللجوء والنازحين داخليا.

وحسب بيانات البنك الدولي، تبلغ نسب البطالة في عوم البلاد 13.10 في

الكويت تطلب شحنة غاز مسال لتشغيل أول مرافق استيراد دائم

احتياجات مستهلكي الغاز الطبيعي مثل مصافي الكبريت والصناعات البتروكيمياوية، وفقا للموقع الإلكتروني لمؤسسة البترول الكويتية.

وتلبي هذه المنتجات الطلب المحلي والدولي على الوقود النظيف، كما يساعد المشروع على توفير فرص وظيفية للشباب الكويتي المؤهل إلى جانب أنه يساهم بشكل فعال في دعم الاقتصاد المحلي، وبالتالي تعزيز مكانة الكويت العالمية في صناعة الغاز.

ولم يتسن الوصول إلى مؤسسة البترول الكويتية للحصول على تعقيب. وقال مصدر مطلع على الطلب في البلاد "الطلب الكويتي على الغاز سينمو، إذ أن الطلب على الكهرباء كبير ويتحرك بوتيرة بطيئة صوب الديزل"، مضيفا أن ارتفاع درجات الحرارة في البلاد في الوقت الحالي يعزز الطلب أيضا.

واتسعت طموحات الكويت بعد نجاحها أواخر مايو العام الماضي في تسويق باكورة إنتاجها من الوقود البيئي في الأسواق الدولية بعد عشرات اجلسات إتمام أضخم مشاريع البلد الخليجي في صناعة الكبريت.

وأعلنت شركة البترول تصدير مصفاة ميناء الأحمدية التابعة للشركة أول شحنة من الوقود البيئي عالي الجودة يبلغ حجمها 15 طنا إلى الأسواق العالمية، متحديا أزمة الوعاء التي أفلت بظلال قائمة على صناعة الطاقة العالمية.

ويتضمن مشروع الوقود البيئي إنشاء 39 وحدة جديدة وتحديث سبع وحدات وإغلاق سبع أخرى، مع التركيز على إنتاج المنتجات عالية القيمة مثل الديزل والكبروسين للتصدير.

في الشرق الأوسط، فمانية صهاريج تخزين بطاقة تقدر بنحو 225 ألف متر مكعب وممنشأة إعادة تغويز بطاقة ثلاثة مليارات متر مكعب من الغاز يوميا.

22

مليون طن سنويا حجم الطاقة التشغيلية لمرافق الغاز المسال الأكبر في الشرق الأوسط

وعززت الكويت اعتمادها على الغاز المستورد لتلبية الطلب على الكهرباء، خاصة في فصل الصيف حين يرتفع استهلاك أنظمة تبريد الهواء بقوة، لكنها تركز أيضا على تعزيز إنتاج الغاز في إطار إستراتيجية 2040 للنمو.

وجرى تأسيس المرافق لتلبية احتياجات الكويت المتنامية لوقود أقل تلوثا للبيئة لتوليد الكهرباء وكذلك

الكويت - قالت مصادر تجارية الجمعة إن مؤسسة البترول الكويتية طلبت شحنة التشغيل الأولى من الغاز الطبيعي المسال لأول مرافق استيراد دائم للبلاد.

وقال مصدران إن المؤسسة طلبت الشحنة على أساس التسليم في ميناء الوصول لمجمع الزور الكويتي في الفترة من الخامس إلى السادس من يوليو عبر عطاء يغل في 14 يونيو.

ومرفا الزور الكويتي لاستيراد الغاز المسال والذي شيدته الشركة البترولية المتكاملة المملوكة للدولة، مملوك مؤسسة البترول الكويتية ويقع في مجمع الزور الذي يضم أيضا مصفاة ومنشأة للبتروكيمياويات.

وكان من المتوقع الانتهاء من تشييد المرفا في النصف الأول من العام الجاري، لكنه تأجل بسبب جائحة فيروس كورونا. ويضم المرفا البالغة طاقته 22 مليون طن سنويا، وهو أكبر مرفا استيراد



شحنات تغطي الطلب المحلي